

## الاستثمار الزراعي ودوره في التنويع الاقتصادي في منطقة الجوف في ظل رؤية المملكة 2030

رغد خالد باوجيه

باحثة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية  
bwragherad@gmail.com

نوف فيصل القحطاني

باحثة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية  
nouffaisal21@gmail.com

هاله عصام العطاس

أستاذ مساعد، الاقتصاد، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية  
heaalattas@kau.edu.sa

### الملخص

يهدف هذا التقرير إلى تحليل واقع التنمية الاقتصادية في منطقة الجوف خلال الفترة 2020-2030، مع تركيزه على دور القطاع الزراعي في دعم النمو الاقتصادي وتحسين المؤشرات الاقتصادية الرئيسية وتأثيرها على المنطقة. وقد أظهرت الدراسة أن منطقة الجوف تمتلك مقومات اقتصادية وزراعية مهمة جعلتها من أبرز المناطق الزراعية في المملكة العربية السعودية، خاصة في إنتاج التمور والزيتون وغيرها من والمحاصيل الزراعية.

وتوصل التقرير إلى أن الاستثمار الزراعي ساهم بشكل مباشر في تحسين الأداء الاقتصادي المحلي، حيث ساعد في خفض معدلات البطالة في المنطقة من خلال توفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة في الأنشطة الزراعية والصناعات المرتبطة بها. كما ساهم في رفع مستوى الدخل وتحسين القدرة الشرائية نتيجة زيادة الإنتاجية الزراعية ونمو أرباح الشركات الزراعية، بالإضافة إلى تنشيط الأنشطة التجارية والخدمات المرتبطة بالقطاع.

كما بينت النتائج أن توسع الإنتاج الزراعي ساهم في تعزيز استقرار الاقتصاد والحد من الضغوطات التضخمية عبر زيادة المعروض المحلي من السلع الغذائية وخفض الاعتماد على الاستيراد، مما دعم الأمن الغذائي في المنطقة. كذلك شهدت الجوف نمواً ملحوظاً في حجم الاستثمارات والمشاريع التنموية، مدعوماً بالتمويل الحكومي وتطوير البنية التحتية الزراعية، الأمر الذي عزز من جاذبية المنطقة كمركز استثماري واعد.

وأشار التقرير إلى أن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي غير النفطي شهدت نمواً تدريجياً في السنوات الأخيرة، مدفوعة بالتوسع في الإنتاج الزراعي والصناعات التحويلية والخدمات اللوجستية المرتبطة به، بما يتوافق مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 في تنويع الاقتصاد وتعزيز مساهمة القطاع الخاص.

واعتمد التقرير في تفسير هذه النتائج على عدد من النظريات الاقتصادية، أبرزها نظرية النمو غير المتوازن لـ Hirschman، ونظرية التكتل الاقتصادي لـ Marshall، ونظرية القطب التنموي لـ Perroux، والتي تؤكد هذه النظريات على أهمية وجود قطاع اقتصادي قائد قادر على تحفيز القطاعات الأخرى وتحقيق التنمية الإقليمية.

ويخلص التقرير إلى أن التنمية الاقتصادية في منطقة الجوف لا تتطلب الابتعاد عن القطاع الزراعي، بل تستدعي تطويره وتحويله من نشاط تقليدي إلى قطاع استراتيجي متكامل يعتمد على التصنيع الزراعي، والتقنيات الحديثة، والطاقة المتجددة، والربط اللوجستي. ومن المتوقع أن يساهم ذلك في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام، ورفع كفاءة الاستثمار، وخفض البطالة، وتحويل منطقة الجوف إلى قطب تنموي جاذب للاستثمارات النوعية خلال السنوات القادمة.

**الكلمات المفتاحية:** الاستثمار الزراعي، التنويع الاقتصادي، منطقة الجوف، رؤية المملكة 2030.

## **Agricultural Investment and its Role in Economic Diversification in the Al-Jawf Region under Saudi Vision 2030**

**Raghad Khalid Bawajih**

Master's Researcher in Economics, College of Economics and Administration, King  
Abdulaziz University, Kingdom of Saudi Arabia  
bwraghad@gmail.com

**Nouf Faisal Al-Qahtani**

Master's Researcher in Economics, College of Economics and Administration, King  
Abdulaziz University, Kingdom of Saudi Arabia  
nouffaisal21@gmail.com

**Halah Essam Alattas**

Assistant Professor of Economics, College of Economics and Administration, King  
Abdulaziz University, Kingdom of Saudi Arabia  
heaalattas@kau.edu.sa

### **Abstract**

This report analyzes the state of economic development in the Al-Jouf region during the 2020–2030 period, focusing on the agricultural sector's role in driving economic growth, improving key economic indicators, and the resulting impact on the region. The study reveals that Al-Jouf possesses significant economic and agricultural assets, establishing it as one of the Kingdom of Saudi Arabia's leading agricultural regions—particularly in the production of dates, olives, and other crops.

The report concludes that agricultural investment has directly contributed to enhancing local economic performance. It helped lower regional unemployment rates by creating both direct and indirect job opportunities within agricultural activities and related industries. Furthermore, it boosted income levels and purchasing power—driven by increased agricultural productivity and the profitability of agricultural enterprises—while also stimulating commercial activities and services linked to the sector.

The findings also indicate that the expansion of agricultural production bolstered economic stability and mitigated inflationary pressures by increasing the local supply of food commodities and reducing import dependency, thereby supporting regional food security. Additionally, Al-Jouf witnessed significant growth in investment volumes and development projects—supported by government funding and agricultural infrastructure improvements—which enhanced the region's appeal as a promising investment hub. The report indicates that the agricultural sector's contribution to non-oil GDP has seen gradual growth in recent years, driven by the expansion of agricultural production, associated manufacturing industries, and logistics services—aligning with the Kingdom's Vision 2030 goals of economic diversification and enhanced private sector participation.

To interpret these findings, the report draws upon several economic theories—most notably Hirschman's theory of unbalanced growth, Marshall's theory of economic agglomeration, and Perroux's growth pole theory. These theories underscore the importance of a leading economic sector capable of stimulating other sectors and driving regional development.

The report concludes that economic development in the Al-Jouf region does not require moving away from the agricultural sector; rather, it calls for the sector's development and transformation from a traditional activity into an integrated strategic sector driven by agro-processing, modern technologies, renewable energy, and logistical connectivity. This transformation is expected to foster sustainable economic growth, enhance investment efficiency, reduce unemployment, and position the Al-Jouf region as a growth pole that attracts high-quality investments in the coming years.

**Keywords:** Agricultural Investment, Economic Diversification, Al-Jouf Region, Kingdom's Vision 2030.

## المقدمة

تُعد التنمية الإقليمية المتوازنة إحدى الركائز الأساسية التي تعتمد عليها استراتيجيات التنمية الاقتصادية الشاملة. وفي ظل مستهدفات رؤية المملكة 2030 الرامية إلى تنويع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد المفرط على الأنشطة النفطية، تتجلى أهمية استغلال المزايا النسبية لمختلف مناطق المملكة وتحويلها إلى أقطاب تنموية جاذبة للاستثمار. وتُشكل منطقة الجوف نموذجاً تنموياً فريداً بفضل مقوماتها الطبيعية والإنتاجية الهائلة في القطاع الزراعي، ولا سيما في زراعة الزيتون والنخيل والمحاصيل الاستراتيجية. إلا أن الاعتماد الشديد على الزراعة التقليدية يطرح تحديات تتصل بمدى استدامة النمو وتنوعه الهيكلي أمام التقلبات الاقتصادية والبيئية.

## أهمية الدراسة (Theoretical & Practical Significance):

### أولاً: الأهمية النظرية (Theoretical Significance):

تكمن الأهمية النظرية لهذه الدراسة في تقديم إطار تحليلي تطبيقي يربط بين الأدبيات الاقتصادية الإقليمية وواقع الاقتصادات المحلية في الدول النامية والنفطية. إذ تعتمد الدراسة على التوفيق بين مجموعة من النظريات الاقتصادية البارزة؛ كـ نظرية الأقطاب التنموية (Perroux)، ونظرية التكتل الاقتصادي (Marshall)، ونظرية النمو غير المتوازن (Hirschman)، إضافة إلى نظرية قاعدة الصادرات (Export-Base Theory). وتسهم الدراسة علمياً في تفسير كيفية انتقال الإقليم من التخصص الإنتاجي الخاطئ أو المفرط إلى "نمو هيكلي متوازن" عبر خلق روابط خلفية وأمامية تؤدي إلى تعظيم المضاعف الاقتصادي الإقليمي وتقليل تسرب الدخل.

### ثانياً: الأهمية العملية والسياسية (Practical Significance):

تكتسب الدراسة أهميتها التطبيقية من تقديمها تشخيصاً ميدانياً واقتصادياً دقيقاً للواقع الاقتصادي بمنطقة الجوف، وتزويد متخذي القرار وصناع السياسات بآليات عمل واقعية لتطوير الإقليم. إذ تتناول الدراسة كيفية تحويل الميزة النسبية للقطاع الزراعي في الجوف إلى ميزة تنافسية مستدامة عن طريق الدمج بين التصنيع الزراعي المتقدم، ومشاريع الطاقة المتجددة (الشمسية وطاقة الرياح)، والربط اللوجستي المستند إلى موقع الجوف كبوابة شمالية للمملكة. كما تسهم الدراسة عملاً في اقتراح حلول لمعالجة تحديات سوق العمل، مثل الحد من البطالة المقنعة وهجرة العقول الشابة عبر خلق فرص عمل نوعية عالية الأجر.

## أهداف الدراسة (Study Objectives):

تسعى هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى تحليل واقع الاستثمار الزراعي ودوره في تحقيق التنويع الاقتصادي بمنطقة الجوف في ظل رؤية المملكة 2030، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1. تقييم الأداء الاقتصادي الإقليمي: دراسة وتحليل تطور المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في منطقة الجوف (معدلات البطالة، مستويات الدخل، حجم الاستثمار، التضخم، والناتج المحلي الإجمالي) خلال الفترة (2020-2030).
2. تشخيص المشكلة الهيكلية للإقليم: تحديد مظاهر التركيز الاقتصادي في القطاع الزراعي التقليدي وتحليل أثره على الاستقرار الاقتصادي والموارد الطبيعية وسوق العمل.
3. صياغة سياسات تنموية مقترحة: وضع حزمة من السياسات الاقتصادية المستندة إلى نظريات التخطيط الإقليمي (كالتحول نحو التصنيع الزراعي، ودمج الطاقة المتجددة بالزراعة، وتطوير المنصات اللوجستية) لضمان استدامة التنمية.
4. تحقيق المواءمة الاستراتيجية: ربط السياسات المقترحة بالبرامج التنفيذية لرؤية المملكة 2030، مثل برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية (ندلب)، والبرنامج الوطني للطاقة المتجددة، وبرنامج التنمية الريفية المستدامة (ريف).

### أولاً: التعريف بالإقليم (منطقة الجوف)

منطقة الجوف هي إحدى المناطق الإدارية الـ 13 في المملكة العربية السعودية وتأتي في المرتبة الرابعة من حيث الأقل سكاناً والتاسعة من حيث المساحة بين المناطق. حيث تقع منطقة الجوف في شمال المملكة العربية السعودية وتحدها من الشمال المملكة الأردنية الهاشمية، ومن الشرق منطقة الحدود الشمالية، ومن الغرب منطقة تبوك، ومن الجنوب منطقة حائل، كما أن مدينة سكاكا تعد عاصمتها الإدارية، وتتميز بموقع استراتيجي يربطها بالدول المجاورة، مما يعزز أهميتها وقيمتها الاقتصادية. بلغ عدد سكان المنطقة نحو 595,822 نسمة وفق تعداد 2022، بنسبة تقارب 1.6% من إجمالي سكان المملكة، ويشكل السكان السعوديين نسبة 73.9% من إجمالي السكان (الهيئة العامة للإحصاء، تعداد السعودية 2022). شهدت المنطقة نمواً سكانياً متسارعاً، حيث ارتفع عدد السكان من 268 ألف نسمة في عام 1992 إلى ما يقارب 596 ألف نسمة في 2022 (CEIC, 2023). كما يبلغ معدل النمو السكاني نحو 2.26% سنوياً، حيث يعد من معدلات النمو المرتفعة على مستوى مناطق المملكة، في حين تبلغ الكثافة السكانية حوالي 6.9 نسمة لكل كم<sup>2</sup>، مما يعكس توفر المساحات الواسعة القابلة للتنمية والاستثمار والنمو (CEIC DATA, 2023).

### الهيكل الاقتصادي والميزة النسبية لمنطقة الجوف:

يعتمد اقتصاد منطقة الجوف على مجموعة من القطاعات الاقتصادية إلا أن القطاع الزراعي يعد القطاع الرئيسي للنشاط الاقتصادي في المنطقة حيث يمثل الميزة النسبية الأبرز وذلك نتيجة توافر الموارد الطبيعية المناسبة للإنتاج الزراعي (وزارة البيئة والمياه والزراعة 2023)، وتتميز المنطقة بخصائص طبيعية داعمة للنمو الاقتصادي ومن أبرز هذه الخصائص وجود التربة الخصبة وتوفر المياه الجوفية بكميات وفيرة والمناخ الزراعي الملائم مما يساهم في جعلها من أهم المناطق الزراعية في المملكة العربية السعودية (Saudipedia, 2023).

وقد انعكس ذلك في التوسع الكبير في الإنتاج الزراعي حيث تعد الجوف أكبر منطقة منتجة لزيت الزيتون في المملكة حيث تضم أكثر من 17 مليون شجرة زيتون، وتنتج آلاف الأطنان سنوياً، مما يعزز مكانتها الإقليمية كمركز زراعي متخصص (وزارة البيئة والمياه والزراعة، 2023). كما تنتج المنطقة محاصيل زراعية أخرى متنوعة مثل التمور والخضروات والحبوب مما يعكس تنوع القاعدة الزراعية وارتفاع الكفاءة الإنتاجية.

بالإضافة إلى القطاع الزراعي توجد قطاعات اقتصادية أخرى داعمة للنمو الاقتصادي وتساهم في تعزيز الهيكل الاقتصادي للمنطقة من أبرز هذه القطاعات قطاع الطاقة المتجددة حيث تم إطلاق عدد من المشاريع مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح ضمن تطلعات رؤية المملكة 2030 نحو تنويع مصادر الطاقة (وزارة الطاقة، 2023). كما يساهم قطاع التجارة والخدمات في دعم النشاط الاقتصادي المحلي خاصة في المدن الرئيسية مثل سكاكا والقرى (وزارة الداخلية، 2023).

إضافة إلى ما سبق تمتلك منطقة الجوف مقومات سياحية وبيئية وتاريخية مثل المواقع الأثرية والطبيعة الصحراوية مما يعزز فرص تنمية قطاع السياحة كأحد مصادر الدخل البديلة الإضافية (وزارة السياحة، 2023).

وبناء على ما سبق تتحدد الميزة النسبية في قدرة المنطقة على إنتاج المحاصيل الزراعية المتنوعة عالية الجودة وخاصة الزيتون والتمور نتيجة توافر الموارد الطبيعية وتراكم الخبرة الإنتاجية وهو ما يجعل قطاع الزراعة الحجر الأساس في تحقيق التنوع الاقتصادي في المنطقة (وزارة البيئة والمياه والزراعة، 2023).

### ثانياً: التحليل الاقتصادي وربطة بالنظرية

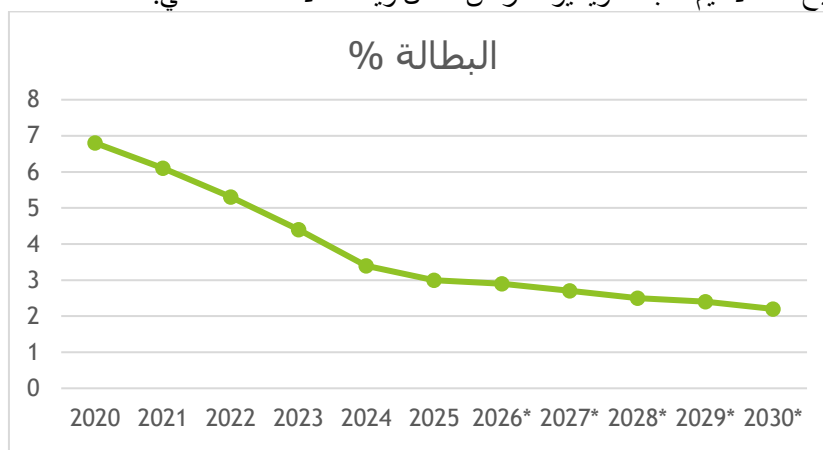
#### أولاً: معدل البطالة:

تشير المؤشرات الاقتصادية وتحديدًا في منطقة الجوف خلال آخر عامين 2024-2025 إلى تحسن ملحوظ في أداء الاقتصاد المحلي، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى توسع الاستثمار في القطاع الزراعي. فقد ساهم هذا القطاع في تخفيض معدلات البطالة، حيث بلغ معدل البطالة في منطقة الجوف نحو 3.0% في عام 2025 (وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2025)، وهو معدل منخفض مما يعكس قدرة النشاط الزراعي نسبياً على توليد فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، بالإضافة إلى التحسن العام في سوق العمل في المملكة العربية السعودية الذي شهد أيضاً انخفاض معدلات البطالة إلى 2.8% في عام 2025، مما يعكس الاتجاه الإيجابي نحو تعزيز التوظيف.

ويُعد معدل البطالة من المؤشرات الاقتصادية الهامة التي تعكس كفاءة استخدام الموارد البشرية داخل الاقتصاد المحلي في المنطقة. وساهم في التوسع في الاستثمار الزراعي، خاصة في زراعة الزيتون والمحاصيل الزراعية والصناعات الغذائية المرتبطة بها، وخلق فرص العمل المباشرة في المزارع، وفرص غير مباشرة في مجالات أخرى مثل النقل والتعبئة والتسويق والصناعات التحويلية.

وقد أدى هذا التوسع إلى التحسن التدريجي في مستويات التوظيف وخفض الاعتماد الكلي على الوظائف الحكومية، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية السعودية 2030 في رفع مشاركة القطاع الخاص في التشغيل والتوظيف.

ويرتبط هذا المؤشر بنظرية القطب التنموي (Perroux)، وترى هذه النظرية أن وجود القطاع الاقتصادي القوي مثل القطاع الزراعي في مدينة الجوف يؤدي إلى جذب العمالة وجذب رؤوس الأموال والذي يؤدي إلى خلق نمو اقتصادي في المناطق المحيطة به، حيث يصبح هذا الاقليم قطباً تنموياً يولد فرص العمل وينشط الاقتصاد المحلي.



الشكل (1): تطور معدل البطالة في الجوف خلال الفترة 2020-2030 -المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الهيئة العامة للإحصاء، وزارة الاقتصاد والتخطيط، وزارة البيئة والمياه والزراعة، وتقارير الشركات الزراعية.  
\*القيم من 2026-2030 تقديرية مستقبلية مبنية على اتجاهات النمو الزراعي ورؤية السعودية 2030.

يوضح الرسم البياني الاتجاه التنافلي لمعدلات البطالة في منطقة الجوف خلال الفترة 2020-2030، نتيجة التوسعات التي شهدتها المنطقة في الاستثمار الزراعي وزيادة فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 في تعزيز التوظيف ودور القطاع الخاص.

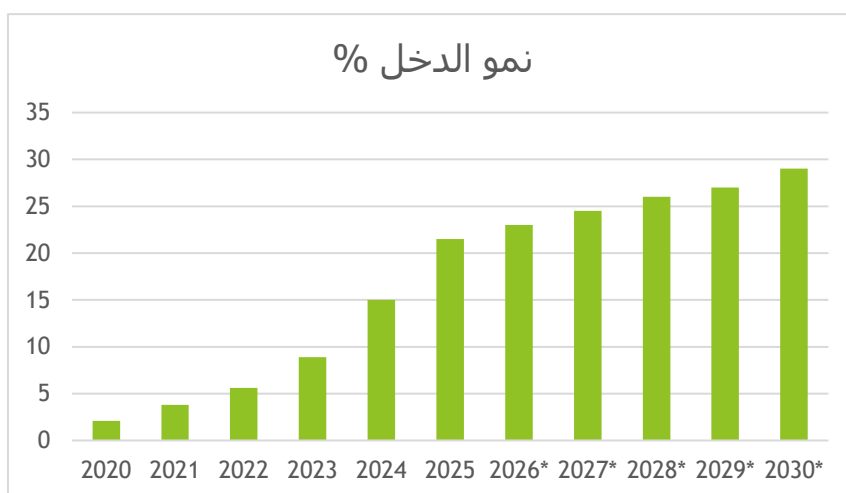
### ثانياً: الدخل:

يعتبر الدخل أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس مستوى الرفاهية الاقتصادية للأفراد في منطقة الجوف، وتشير المؤشرات الاقتصادية خلال عامي 2024-2025 إلى تحسن ملحوظ في هذا الجانب نتيجة التوسع في زيادة الإنتاج والاستثمار الزراعي.

فقد ساهم الاستثمار الزراعي في منطقة الجوف في دعم مستويات الدخل من خلال زيادة الإنتاج الزراعي، وزيادة فرص التوظيف، وظهور عدة أنشطة اقتصادية مساندة مثل التصنيع الغذائي والتجارة الزراعية. كما أدى ذلك إلى تحسن دخل المزارعين والمستثمرين، وزيادة القدرة الشرائية للأسر العاملة في القطاع الزراعي، مما انعكس تأثير ذلك إيجابياً على النمو الاقتصادي المحلي.

وفي نفس السياق، أدى التوسع في الإنتاج الزراعي وزيادة مبيعات الشركات الزراعية إلى زيادة أرباحها، حيث ارتفعت أرباح شركة الجوف للتنمية الزراعية بنسبة 21.5% خلال عام 2024 (أرقام، 2024)، واستمر هذا الارتفاع خلال عام 2025 نتيجة ارتفاع الطلب وتحسن مستويات الإنتاج. وينعكس ذلك نحو التحسن العام في مستويات الدخل المحلي وتنشيط الدورة الاقتصادية داخل الإقليم.

ويرتبط هذا المؤشر بنظرية التكتل الاقتصادي (Marshall)، التي توضح أن تجمع الأنشطة الاقتصادية في منطقة معينة يؤدي إلى ارتفاع الإنتاجية، وانخفاض التكاليف، وزيادة الدخل نتيجة تبادل الخبرات ووجود سلاسل إنتاج متكاملة.



الشكل (2): تطور الدخل المحلي خلال الفترة 2020-2030 -المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الهيئة العامة للإحصاء، وزارة الاقتصاد والتخطيط، وزارة البيئة والمياه والزراعة، وتقارير الشركات الزراعية.  
\*القيم من 2026-2030 تقديرية مستقبلية مبنية على اتجاهات النمو الزراعي ورؤية السعودية 2030.

يظهر الرسم البياني زيادة مستويات الدخل تدريجياً في منطقة الجوف خلال الفترة 2020-2030، نتيجة تحسن الإنتاج الزراعي ونمو الأنشطة الاقتصادية والزراعية المرتبطة به، مما ينعكس إيجابياً على القدرة الشرائية للأسر وزيادة نشاط الاقتصاد المحلي.

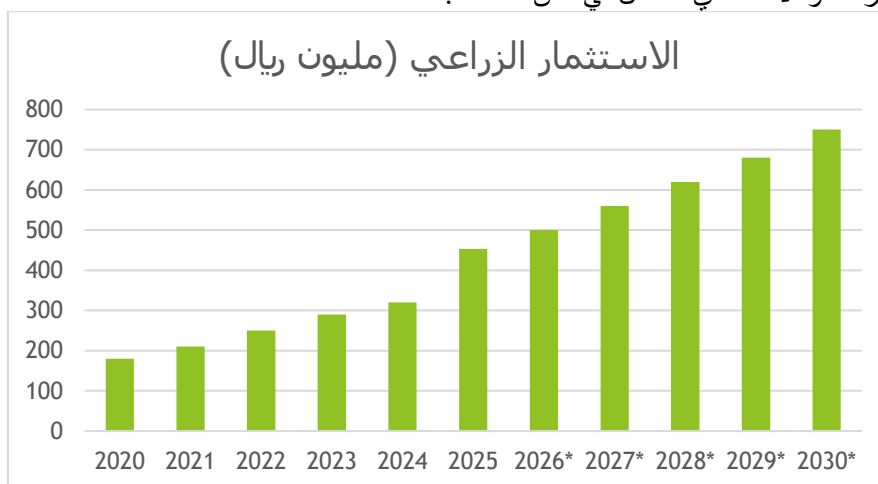
### ثالثاً: الاستثمار:

تشير المؤشرات الاقتصادية في الجوف خلال عامي 2024-2025 إلى نمو واضح في حجم الاستثمار، نتيجة التوسع في القطاع الزراعي والذي يعد أحد أهم المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي في الإقليم. فقد ساهمت الاستثمارات الزراعية في تطوير البنية التحتية، وزيادة حجم الإنتاج، وتشجيع دخول القطاع الخاص في المجال الزراعي، بما يتماشى مع توجهات رؤية المملكة 2030 في تنويع الاقتصاد.

وفي هذا السياق، شهدت المنطقة طفرة اقتصادية تنموية كبرى تمثلت في التوسع الشامل في المشاريع الزراعية، بالإضافة إلى دعم البنية التحتية المرتبطة بنفس القطاع. كما حصلت بعض الشركات الزراعية على تمويلات ضخمة لتعزيز عملية الإنتاج، مثل القروض الخاصة لدعم رأس المال العامل، بما يتوافق مع ارتفاع التدفق الاستثماري على مستوى المملكة خلال عام 2025، بما يعزز من جاذبية المنطقة كمركز استثماري واعد. كما تم تدشين مشاريع تنموية تتجاوز قيمتها 453 مليون ريال (وزارة البلديات والإسكان، 2025).

كما أن دعم الدولة من خلال التمويل الزراعي أدى إلى تقليل المخاطر الاستثمارية وزيادة جاذبية القطاع للمستثمرين، مما أدى إلى توسع الاستثمار الزراعي وارتفاع كفاءة الانتاج بشكل كبير (صندوق التنمية الزراعية، 2024).

ويرتبط هذا المؤشر ب نظرية النمو غير المتوازن، وترى هذه النظرية ان تركيز الاستثمار على قطاع معين مثل الزراعة يؤدي إلى خلق تأثيرات مضاعفة (Multiplier Effects) تمتد هذه التأثيرات إلى قطاعات أخرى مثل الصناعة والنقل والخدمات، مما يعزز النمو الاقتصادي الشامل في نفس المنطقة.



الشكل (3): تطور الاستثمار الزراعي في منطقة الجوف خلال الفترة 2020-2030. المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الهيئة العامة للإحصاء، وزارة الاقتصاد والتخطيط، وزارة البيئة والمياه والزراعة، وتقارير الشركات الزراعية. \*القيم من 2030-2026 تقديرية مستقبلية مبنية على اتجاهات النمو الزراعي ورؤية السعودية 2030.

يوضح الرسم نمو حجم الاستثمارات الزراعية في منطقة الجوف بشكل واضح خلال الفترة 2020-2030، متبوعاً بدعم الحكومة للمشاريع الزراعية وتطوير البنية التحتية، مما يعزز من جاذبية المنطقة كمركز واعد للاستثمار.

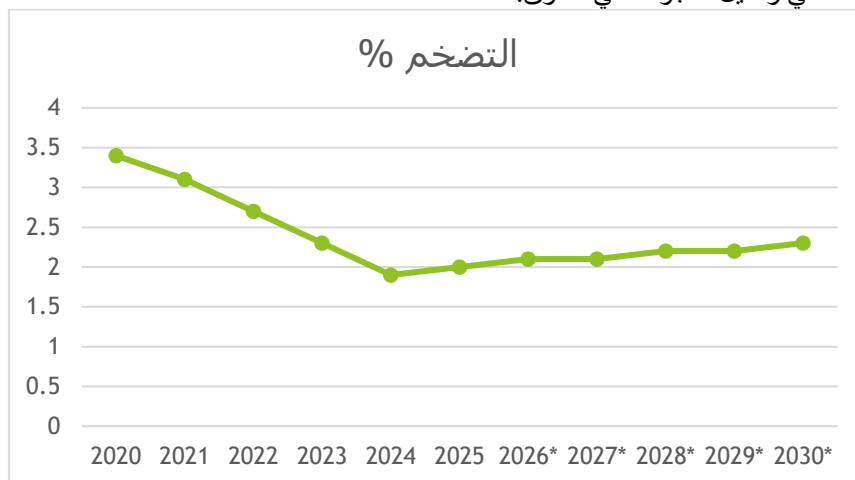
#### رابعاً: التضخم:

يعد التضخم من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس القوة الشرائية ومستوى استقرار الأسعار داخل الاقتصاد المحلي. فقد ساهم الاستثمار الزراعي في منطقة الجوف خلال عامي 2024-2025 في الحد من الضغوطات التضخمية، تحديداً في السلع الغذائية، من خلال دعم الإنتاج المحلي وتخفيض الاعتماد على الاستيراد، مما ساهم في توفير المعروض الغذائي بأسعار مستقرة أكثر.

كما أن التوسع في الإنتاج الزراعي المحلي، خاصة في المحاصيل الاستراتيجية مثل الخضروات والتمور والزيتون، ساعد في تقليل تأثيرات تقلبات الأسعار العالمية وسلاسل الإمداد، والذي عزز من الاستقرار الاقتصادي على المستوى الإقليمي. بالإضافة إلى دعم الحكومة للقطاع الزراعي وتطوير التقنيات الإنتاجية والتخزين إلى تحسين كفاءة الإمدادات الغذائية وتقليل احتمالية ارتفاع الأسعار بصورة مبالغ.

سجل معدل التضخم المحلي مستويات مستقرة نسبياً خلال عام 2025 مقارنة بعدة اقتصادات عالمية، وذلك نتيجة السياسات الاقتصادية المطبقة لزيادة الإنتاجية المحلية وتعزيز الأمن الغذائي (الهيئة العامة للإحصاء، 2025).

ويرتبط هذا المؤشر بنظرية النمو غير المتوازن لـ Albert O. Hirschman، التي ترى أن تطوير قطاع رئيسي محدد مثل الزراعة يؤدي إلى دعم وتحفيز بقية القطاعات الاقتصادية بشكل تدريجي، ويسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي النسبي من خلال زيادة العرض المحلي وتقليل الفجوات في السوق.



الشكل (4): تطور معدل التضخم خلال الفترة 2020-2030 -المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الهيئة العامة للإحصاء، وزارة الاقتصاد والتخطيط، وزارة البيئة والمياه والزراعة، وتقارير الشركات الزراعية.

\*القيم من 2030-2026 تقديرية مستقبلية مبنية على اتجاهات النمو الزراعي ورؤية السعودية 2030.

يبين الرسم استقرار معدلات التضخم نسبياً خلال الفترة 2020-2030، ويعود ذلك إلى زيادة الإنتاجية الزراعية المحلية وتقليل الاعتماد على الاستيراد، مما ساعد في استقرار أسعار السلع الغذائية وتعزيز الأمن الغذائي في منطقة الجوف.

#### خامساً: الناتج المحلي الإجمالي:

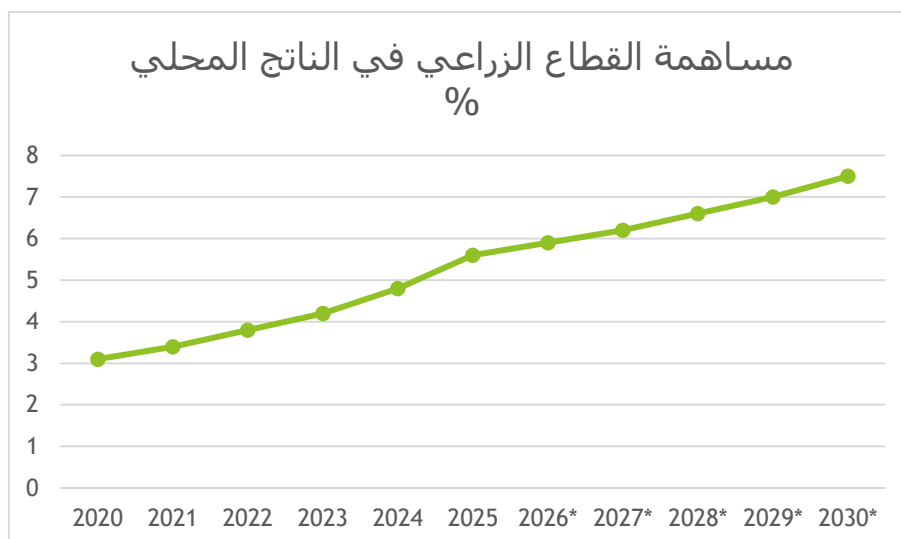
يعد الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية المستخدمة لقياس حجم النشاط الاقتصادي ومستويات النمو داخل المنطقة. فقد ساهم القطاع الزراعي في منطقة الجوف بشكل كبير في دعم الناتج المحلي غير النفطي، من خلال زيادة الإنتاجية الزراعية، خاصة في التمور والزيتون والمحاصيل الزراعية الأخرى، بالإضافة إلى نمو الصناعات التحويلية والغذائية المرتبطة بالقطاع الزراعي.

وتعد المنطقة من أبرز المناطق الزراعية في المملكة العربية السعودية، حيث تضم أكثر من 18 مليون شجرة زيتون، مما جعلها من أكبر المناطق المنتجة لزيت الزيتون في المملكة، وساهم ذلك في تعزيز القيمة الاقتصادية للقطاع الزراعي، ورفع مساهمة القطاع في الاقتصاد الإقليمي (وزارة البيئة والمياه والزراعة، 2024).

كما ساعد التوسع في الأنشطة الزراعية والتصنيع الغذائي على زيادة حركة النقل والتجارة والخدمات المساندة، وهو ما انعكس إيجابياً على الناتج المحلي للمنطقة. وشهدت منطقة الجوف خلال آخر عامين 2024-2025 توسعاً واضحاً في المشاريع التنموية والاستثمارات الزراعية، والمتزامنة مع توجه المملكة نحو دعم وتعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي ضمن مستهدفات رؤية السعودية 2030.

فقد سجلت الأنشطة غير النفطية في المملكة نمواً واضحاً خلال عام 2025، متبوعاً بنمو قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات، مما يعكس الدور المتزايد للقطاع الزراعي في دعم التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على الأنشطة النفطية (الهيئة العامة للإحصاء، 2025).

ويرتبط هذا المؤشر بنظرية القطب التنموي (Perroux)، التي ترى أن وجود قطاع اقتصادي محدد وقوي في منطقة معينة يؤدي إلى خلق نمو اقتصادي متكامل يشمل قطاعات أخرى مرتبطة به، مما يزيد من الناتج المحلي الإجمالي للإقليم ويعزز التنمية الاقتصادية في المناطق المحيطة به.



الشكل (5): تطور مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي خلال الفترة 2020-2030 - الشكل (5): تطور مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي خلال الفترة 2020-2030 - المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الهيئة العامة للإحصاء، وزارة الاقتصاد والتخطيط، وزارة البيئة والمياه والزراعة، وتقارير الشركات الزراعية.

\*القيم من 2026-2030 تقديرية مستقبلية مبنية على اتجاهات النمو الزراعي ورؤية السعودية 2030.

يبين الرسم زيادة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي غير النفطي خلال الفترة 2020-2030، نتيجة التوسع في الإنتاجية الزراعية والصناعات التحويلية المرتبطة به، والذي يدعم جهود التنوع الاقتصادي وتحقيق التنمية الإقليمية المستدامة.

### ثالثاً: تشخيص المشكلة الإقليمية

#### أولاً: تحديد المشكلة بدقة:

تتمثل المشكلة الإقليمية في منطقة الجوف في:

اختلال هيكل الاقتصاد الإقليمي نتيجة الاعتماد الكامل والمفرط على قطاع معين مثل القطاع الزراعي مما يؤدي إلى ضعف أو انخفاض التنوع الاقتصادي وزيادة هشاشة النمو.

وهذا يعني أن الاقتصاد في منطقة الجوف لا يعاني من ضعف النشاط بحد ذاته، بل من تركيزه على دعم قطاع واحد معين وهو ما يحد من استدامة التنمية الاقتصادية في المنطقة، ويقلل من قدرتها على مواجهة التقلبات الاقتصادية المختلفة.

#### ثانياً: دعم التشخيص بالبيانات والأدلة:

##### 1- سيطرة النشاط الزراعي في منطقة الجوف:

وتشير بيانات وزارة البيئة والمياه والزراعة إلى وجود أكثر من 24,480 نشاطاً زراعياً والاف المشاريع الزراعية في المنطقة مما يعكس الانتشار الكبير للنشاط الزراعي وسيطرته على استخدام الموارد الاقتصادية. وهذا يدل على تركيز نشاط المنطقة الاقتصادي في الزراعة وانخفاض مساهمة القطاعات الأخرى في الاقتصاد.

##### 2- انخفاض البطالة المرتبط بقطاع واحد:

تتراوح معدلات البطالة في منطقة الجوف بين 3% إلى 3.8% في عام 2025 وهو يعد معدل منخفض نسبياً لكن هذا الانخفاض نتج عن توافر الوظائف في القطاع الزراعي وليس نتيجة تنوع اقتصادي حقيقي في مختلف القطاعات. ويدل ذلك على أن البطالة منخفضة كمياً لكنها لا تعكس قوة هيكلية أو تنوع في سوق العمل.

### 3- تركيز الدخل في النشاط الزراعي:

سجلت الشركات الزراعية في المنطقة أرباحاً تجاوز 80 مليون ريال في عام 2025. ويدل ذلك على تحسن الدخل المحلي، ولكن هذا التحسن مرتبط بقطاع واحد فقط، مما يزيد من المخاطر الاقتصادية في حال تراجع أو حدوث خلل في هذا القطاع مستقبلاً.

### 4- ضعف التنوع مقارنة بالاتجاه الوطني:

يتجه اقتصاد المملكة إلى التنوع في مختلف المجالات (الصناعة، السياحة، والخدمات، بالإضافة إلى الاقتصاد الكلي) بينما لا تزال منطقة الجوف تعتمد بشكل أساسي على الزراعة ولا تواكب نفس مستوى التنوع الاقتصادي الموجود في المناطق الأخرى. ويدل ذلك على وجود فجوة تنموية إقليمية بين منطقة الجوف والمناطق الأخرى وبطء في التحول الهيكلي مقارنة بباقي المناطق.

### 5- حساسية الاقتصاد للصدمات:

القطاع الزراعي يعتمد بطبيعته على الظروف المناخية في المنطقة ويتأثر بتقلبات الأسعار والإنتاجية. وهذا يدل على أن الاقتصاد في الجوف أكثر عرضة للصدمات والمخاطر من باقي المناطق وأقل استقراراً على المدى الطويل. وتشير الأدلة إلى أن المشكلة الإقليمية في الجوف ليست في ضعف النمو فحسب، بل في الطبيعة الإقليمية غير المتوازنة حيث يتركز النشاط الاقتصادي في القطاع الزراعي مما يؤدي إلى ضعف التنوع الاقتصادي وزيادة قابلية تعرض الاقتصاد للتقلبات المختلفة.

### ثالثاً: توضيح أثر المشكلة الاقتصادية من جانب تحليلي

بناءً على التشخيص السابق، تترتب على مشكلة التركيز الزراعي في منطقة الجوف مجموعة من الآثار الهيكلية التي تعيق الوصول إلى "التوازن الإقليمي" المنشود ويمكن تحليل هذه الآثار وفق النقاط التالية:

#### 1. ضعف "المضاعف الاقتصادي" الإقليمي (Regional Multiplier Effect):

تؤدي هيمنة القطاع الزراعي إلى ضعف الروابط الأمامية والخلفية مع القطاعات الأخرى داخل المنطقة. فالقيمة المضافة الناتجة عن الزراعة غالباً ما تخرج من الإقليم (Leakage) لتصنيعها أو تسويقها في مناطق أخرى، مما يحرم الجوف من نمو قطاعات مساعده مثل الصناعات التحويلية المتقدمة أو الخدمات اللوجستية المتخصصة رغم أنها تملك موقعاً استراتيجياً.

#### 2. ظاهرة "البطالة المقنعة" وعدم ملائمة مخرجات التعليم:

رغم انخفاض معدل البطالة كمياً (كما ذكر في التشخيص)، إلا أن الأثر السلبي يظهر في جودة الوظائف. فالتركيز على الزراعة يخلق طلباً على عمالة غير ماهرة أو تعتمد تقنية بسيطة، مما يؤدي إلى هجرة "العقول" والكفاءات الشابة من خريجي الجامعات في تخصصات الهندسة والتقنية والإدارة من أبناء المنطقة إلى المدن الكبرى مثل الرياض والشرقية بحثاً عن فرص عمل تتناسب مع تخصصاتهم، وهو ما يفاقم فجوة رأس المال البشري في الإقليم.

#### 3. استنزاف الموارد الطبيعية (تحدي الاستدامة البيئية):

الأثر التحليلي هنا يتجاوز الاقتصاد إلى البيئة فالتوسع المفرط في النشاط الزراعي يشكل ضغطاً هائلاً على الموارد المائية - المياه الجوفية- في المنطقة. هذا الاستنزاف يهدد استدامة النشاط الاقتصادي الرئيسي نفسه على المدى الطويل، ويجعل تكلفة الإنتاج المستقبلي مرتفعة جداً، مما قد يؤدي إلى انكماش مفاجئ في حال انخفاض مستوى الموارد أو فرض قيود بيئية صارمة.

#### 4. اتساع الفجوة التنموية مقارنة بالأقاليم القاندة والكبرى:

يؤدي بطء التحول الهيكلي في الجوف إلى زيادة عدم المساواة الإقليمية (Regional Inequality). فبينما تقفز المناطق الأخرى في مؤشرات الاقتصاد الرقمي والسياحة العالمية، يظل نمو الجوف مرتبطاً بدورة الإنتاج الزراعي، مما يقلل من جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية والمحلية الكبرى التي تبحث عن بيانات اقتصادية متنوعة ومرنة.

5. الانكشاف الاقتصادي أمام التقلبات العالمية:

بما أن الجوف تعتمد على تصنيع وتصدير منتجات أولية، فإن اقتصادها يظل رهينة لتقلبات أسعار السلع الزراعية العالمية وسياسات الاستيراد والتصدير. هذا الانكشاف يضعف الاستقرار المالي للمنطقة ويجعل التخطيط الاقتصادي طويل المدى أكثر تعقيداً ومخاطرة.

#### رابعاً: السياسات التنموية المقترحة في ضوء نظريات التخطيط الإقليمي

تتطلب معالجة الاختلالات الهيكلية في اقتصاد منطقة الجوف وضع سياسات تنموية لا تكتفي بالحلول المؤقتة، بل تستهدف تغيير ديناميكية الاقتصاد للإقليم:

1. الأساس النظري للسياسة المقترحة (Theoretical Framework):

تعتمد السياسة المقترحة في جوهرها على دمج وتطبيق نظريتين أساسيتين من نظريات النمو الإقليمي، بما يضمن خلق قوة دفع ذاتية للاقتصاد المحلي ويجعل النظرة أكثر شمولية:

أ- نظرية أقطاب النمو (Growth Poles Theory):

تنطلق السياسة من فرضية أن التنمية لا تظهر في كل مكان وفي وقت واحد، بل تتركز في نقاط أو أقطاب تمتلك مقومات معينة، وفي حالة الجوف نقترح تحويل المراكز الحضرية الرئيسية (مثل سكاكا ودومة الجندل) إلى أقطاب نمو صناعي-زراعي.

الهدف هنا هو إيجاد صناعة رائدة (Leading Industry) تدمج ما بين الصناعة والزراعة وهي في مقترحنا "الصناعات التحويلية المتقدمة" التي تتميز بقدرتها على الهيمنة والتأثير في الصناعات الأخرى. هذه الصناعة الرائدة ستعمل على خلق نوعين من الروابط روابط خلفية (Backward Linkages) تعمل على تحفيز الطلب على المواد الخام الزراعية والخدمات اللوجستية المحلية وروابط أمامية (Forward Linkages) تعمل على توفير منتجات وسيطة تدخل في صناعات أخرى، مما يؤدي إلى ما يُعرف بـ "المسببات التراكمية" للنمو حيث يؤدي إلى نجاح أولي يجعل الدورة التنموية مستمرة.

ب- نظرية قاعدة الصادرات (Export-Base Theory):

بما أن الجوف تُصنف اقتصادياً كإقليم مفتوح فإن نموه يعتمد بشكل أساسي على حجم الطلب الخارجي على منتجاته. الأساس النظري هنا يقوم على مبدأ أن زيادة الصادرات من السلع المصنعة بدلاً من الخام ستؤدي إلى تعظيم النمو الاقتصادي الإقليمي (Regional Multiplier).

عندما تصدر "زيت زيتون معبأ ومصنع" أو "منتجات طاقة شمسية" بدلاً من تصدير المحاصيل الخام، فإننا نضمن بقاء نسبة أكبر من الدخل داخل الحيز الجغرافي للجوف، مما يقلل من ظاهرة تسرب الدخل (Income Leakage) إلى الأقاليم القائدة الأخرى.

ج- تفعيل دور "المنظم" والمناخ الاستثماري:

كما تشير النظرية، فإن الأرض والعمل ورأس المال ليست كافية وحدها، بل لابد من وجود "المنظم" (Entrepreneur) الذي يكون قادر على تنظيم العمل وتقويم الفرص وتحمل المخاطر. لذا يركز الأساس النظري لسياساتنا على تهيئة المناخ اللازم للاستثمار من خلال تعزيز الحرية الاقتصادية والأمن الاستثماري، وهو ما يحفز انتقال عناصر الإنتاج رأس المال والعمالة الماهرة إلى داخل إقليم الجوف، سعياً وراء العوائد المرتفعة التي تخلقها هذه الأقطاب الجديدة.

2. منطقية وواقعية المقترحات (Rationality and Feasibility):

تستمد السياسات المقترحة منطقيتها من كونها تركز على المزايا النسبية الموجودة بالفعل في منطقة الجوف، ولا تحاول استنساخ تجارب أقاليم أخرى لا تتوافق مع طبيعتها. وتتجلى واقعية هذه المقترحات في المحورين التاليين:

أ- التحول من الزراعة التقليدية إلى التصنيع الزراعي:

اقتصادياً لابد من استغلال القاعدة الإنتاجية الضخمة للجوف التي تضم ملايين الأشجار من الزيتون والنخيل لتأسيس مجموعات صناعية (Industrial Clusters). بدلاً من تصدير المنتجات كمواد خام بأسعار منخفضة، نقترح إنشاء مجمعات للصناعات التحويلية (مثل تعليب وحفظ الأغذية، إنتاج الزيوت المكررة، وصناعات الأعلاف). هذه الخطوة واقعية لأنها:

- توفر تكاليف النقل والمواصلات لقرب المصانع من أماكن الإنتاج.
- الاستجابة للطلب المحلي والإقليمي المتزايد على المنتجات الغذائية المصنعة مما يعزز قاعدة الصادرات للإقليم.

ب- استغلال الموقع الجغرافي لإنتاج الطاقة المتجددة:

بناءً على الفرق التي ذكرته النظرية بين الموقع الجغرافي والموقع الاقتصادي نجد أن الجوف تمتلك ميزة جغرافية فريدة حيث تملك أعلى معدلات سطوع شمسي وسرعة رياح لذا، فإن اقتراح تحويلها إلى قطب لإنتاج الطاقة المتجددة هو اقتراح واقعي ينسجم مع التوجهات الوطنية. هذا المحور سيعمل على خلق طلب على وظائف تقنية وهندسية عالية الأجر، مما يوازن هيكل سوق العمل الذي يسيطر عليه حالياً قطاع الزراعة ذو الأجور المنخفضة.

ج- المواءمة بين الموارد المتاحة وأهداف التنمية:

إن المقترح واقعي لأنه يخاطب مشكلة تسرب الدخل بشكل مباشر. فمن خلال توطيد الصناعات المرتبطة بالزراعة والطاقة نضمن بقاء القيمة المضافة داخل حدود الجوف كما أن هذا التوجه يقلل من المخاطر الاقتصادية (Risk Diversification) فإذا تراجع قطاع الزراعة نتيجة ظروف مناخية، فإن قطاع الطاقة والصناعات التحويلية سيعمل بجانب الزراعة ويخلق وظائف عالية الأجر تجذب رأس المال البشري مما يضمن استقرار مستوى الرفاهية الاجتماعية وجودة الحياة للسكان.

3. إليه التطبيق:

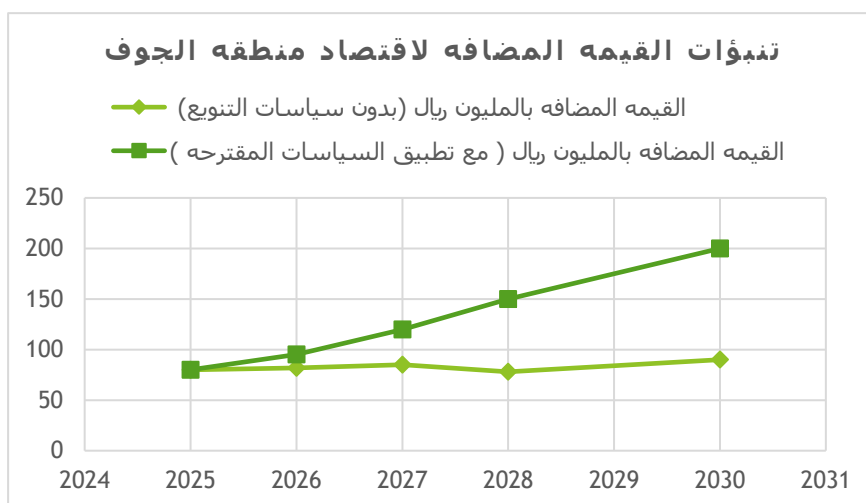
لضمان تحويل المقترحات النظرية إلى واقع حقيقي ملموس، يتم التنفيذ وفق المسار الإجرائي التالي:

- من (الأطراف الفاعلة): تقع هذه المسؤولية على عاتق إمارة منطقة الجوف وهيئة تطوير المنطقة كجهة إشرافية، بالتكامل مع القطاع الخاص باعتباره المُنظم المسؤول عن اختيار مواقع النشاط الاقتصادي، وبالشراكة مع جامعة الجوف لتأهيل رأس المال البشري اللازم للقطاعات الجديدة.
- كيف (الوسائل والأدوات): تفعيل نظام الحوافز السعريّة والمزايا الضريبية لجذب رؤوس الأموال نحو أقطاب النمو المحددة مع العمل على إنشاء مجمعات صناعية زراعية متكاملة لتقليل تكاليف التبادل والمواصلات، وتشجيع الادخار المحلي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر صناديق التنمية.
- متى (الإطار الزمني): المدى القصير: تهيئة المناخ الاستثماري وتطوير البنية التحتية والمواصلات لربط مواقع الإنتاج بالأسواق وعلى الأرجح أن هذه موجودة بالواقع

المدى المتوسط: ظهور الأثر الحقيقي لهذه الاستثمارات والنمو من خلال تشغيل المنشآت القائمة وتوطين الوظائف التقنية في مجالي التصنيع والطاقة.

4. الأثر الاقتصادي المتوقع:

يرجى أن تؤدي هذه السياسات في حال تطبيقها وفقاً للمركزات المذكورة إلى إحداث تغييرات جوهرية في اقتصاد إقليم الجوف، وأبرزها تحقيق التوازن الهيكلي من خلال تقليل الاعتماد المفرط على قطاع الزراعة كمورد وحيد، مما يرفع من قدرة الإقليم على مواجهة الصدمات الاقتصادية الخارجية ويحد من هشاشة النمو. أيضاً تعظيم الدخل القائم بالإقليم سيؤدي إلى تنشيط قاعدة الصادرات المصنعة والتي زيادة المضاعف الاقتصادي وتنشيط النمو الاقتصادي من خلال رفع الكفاءة الإنتاجية مما يسهم في جذب المزيد من عناصر الإنتاج لاسيما رأس المال والعمالة المهارة، مما يحول الإقليم من منطقة طاردة للعقول إلى منطقة جاذبة للاستثمار والابتكار ويعزز من كفاءة توزيع الدخل والإنتاج الإقليمي.



الشكل (6): تنبؤات القيمة المضافة لاقتصاد منطقة الجوف في ظل السياسات المقترحة 2030-2025  
\*القيم من إعداد الباحثة بناءً على مستهدفات رؤية المملكة 2030 وبيانات وزارة الاقتصاد والتخطيط (2025).

يوضح الشكل المقترح أعلاه الفارق الجوهري بين المسار الاقتصادي التقليدي (النمو الخطي البسيط) والمسار الناتج عن تطبيق سياسات التنوع الاقتصادي ضمن رؤية 2030. حيث يساهم التحول نحو الصناعات التحويلية الزراعية في قفزة نوعية للقيمة المضافة للناتج القومي، مما يقلل من حساسية اقتصاد الإقليم للصدمات ويحقق الاستقرار المالي على المدى الطويل.

#### خامساً: المواعمة الاستراتيجية مع رؤية المملكة 2030 والمبادرات الوطنية

لا يمثل مقترح تطوير إقليم الجوف مجرد استجابة لتحديات محلية، بل هو تجسيد عملي وحقيقي لجوهر "رؤية المملكة 2030" التي ارتكزت في أحد أهم محاورها على تعزيز التنمية الإقليمية المتوازنة، وتسعى الرؤية إلى استثمار المكان الجغرافي لكل منطقة وتحويله إلى قوة اقتصادية منتجة، وهو ما يتسق تماماً مع المنهج التحليلي لهذا البحث ويمكن تفصيل هذا الربط الاستراتيجي عبر المبادرات والبرامج التالية:

##### 1. برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية (ندلب - NIDLP):

يُعد هذا البرنامج المحرك الأساسي لمقترحنا نحو التصنيع الزراعي تهدف رؤية 2030 من خلال (ندلب) إلى جعل المملكة منصة صناعية عالمية، وبالنظر إلى منطقة الجوف نجد أن تحويلها إلى مركز للصناعات الغذائية المتطورة يخدم هذا التوجه من عدة جوانب:

- رفع القيمة المضافة المحلية: بدلاً من تصدير المنتجات الزراعية الأولية يساهم التصنيع في تعظيم العائد الاقتصادي من كل وحدة إنتاجية، وهو ما يقلل من تسرب الدخل الإقليمي ويزيد من مساهمة المنطقة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.
- الربط اللوجستي: تسعى الرؤية لتحسين كفاءة الربط بين مناطق الإنتاج والأسواق تطوير البنية التحتية اللوجستية في الجوف سيجعل منها بوابة الحدود الشمالية للصادرات السعودية نحو الأسواق الإقليمية مما يعزز من مفهوم قاعدة الصادرات التي تناولناها في التأصيل النظري.

##### 2. البرنامج الوطني للطاقة المتجددة ومبادرة السعودية الخضراء:

تمثل منطقة الجوف عاصمة الطاقة المتجددة في المملكة، وهو ما يجعل الربط بين ما تم طرحه والرؤية في هذا الجانب عميقاً جداً.

- قطب نمو تقني: إن وجود مشروعات عملاقة مثل محطة سكاكا للطاقة الشمسية ومحطة دومة الجندل لطاقة الرياح يخلق ما أسميناه في الأساس النظري بـ "الصناعة القائدة" (Leading Industry). هذه المشروعات لا توفر طاقة نظيفة فحسب، بل تجذب شركات التقنية العالمية والكوادر الهندسية المتخصصة إلى الإقليم، أيضا ممكن ان تحسن من جوده راس المال البشري فيها.
- تحسين نوعية الحياة: تهدف مبادرة السعودية الخضراء إلى الاستدامة البيئية وهو ما يتقاطع مع رؤية البحث في حماية الموارد الطبيعية خاصة المياه الجوفية عبر التحول نحو صناعات أقل استهلاكاً للمياه وأعلى عائد اقتصادي مما يرفع من مستوى الرفاهية الاجتماعية للسكان.
- 3. برنامج التنمية الريفية الزراعية المستدامة (ريف):  
يستهدف برنامج (ريف) تحسين القطاع الزراعي وتنويع قاعدته الإنتاجية ربط تقريرنا بهذا البرنامج يتجلى في:
  - دعم صغار المنتجين والمنظمين: من خلال تحويل المزارعين الصغار في الجوف إلى رواد أعمال (Entrepreneurs) يشاركون في سلاسل الإمداد الصناعية، وهذا التوجه يساهم في الحد من الفقر والبطالة وتوفير فرص عمل متنوعة تتجاوز العمل الميداني التقليدي إلى العمل التقني والإداري في المصانع المساندة.
  - تحقيق الأمن الغذائي: وهو هدف سيادي للرؤية، ومن خلال تطوير القدرات التصنيعية في الجوف نضمن استدامة سلاسل الإمداد الغذائي وتقليل الاعتماد على الواردات.
- 4. مستهدفات برنامج التحول الوطني في سوق العمل:  
تتقاطع السياسات المقترحة في التقرير مع أهداف الرؤية في خفض معدلات البطالة ورفع جودة الوظائف.
  - جذب رأس المال البشري: من خلال خلق وظائف في قطاعات الطاقة والصناعة التحويلية تساهم في الحد من هجرة العقول من الجوف إلى المناطق الكبرى، بل وتحولها إلى منطقة جاذبة للكفاءات مما يعزز من التوازن المكاني للتنمية بين مناطق المملكة.
  - تمكين القطاع الخاص: تهدف الرؤية لرفع مساهمة القطاع الخاص إلى 65% من الناتج المحلي. مقترحنا بتهيئة المناخ الاستثماري في الجوف يفتح الباب واسعاً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمساهمة في بناء هوية اقتصادية فريدة للإقليم.
- 5. الأثر التنموي النهائي وفق مستهدفات الرؤية:

في الختام، إن عملية الربط بين مقترحاتنا ورؤية 2030 تؤكد أن الوصول إلى التنمية الإقليمية المتوازنة يتطلب الانتقال من النمو العشوائي إلى النمو الهيكلي المخطط. إن تكامل مبادرات الرؤية مع المزايا النسبية للجوف سيؤدي بالضرورة إلى زيادة كفاءة استخدام عناصر الإنتاج، وتحسين توزيع الدخل، والوصول للإقليم إلى مرحلة النمو الذاتي المستمر، وهو ما يطمح إليه الاقتصاد الوطني ككل لضمان مستقبل مستدام للأجيال القادمة.

يوضح الجدول التالي أبرز السياسات المقترحة:

| السياسات المقترحة              | آلية التنفيذ                                                                                     | العائد المتوقع                                                                         |
|--------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------|
| تعزيز الصناعات التحويلية       | انشاء مجمعات صناعية متخصصة لتعليب الزيتون وإنتاج الزيوت العضوية ومستحضرات التجميل                | رفع القيمة المضافة للإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على بيع المحاصيل كمواد خام فقط       |
| دمج الطاقة المتجددة بالزراعة   | استبدال طرق الري التقليدية بمضخات تعمل بالطاقة الشمسية والاستفادة من مشاريع طاقة الرياح بالمنطقة | خفض تكاليف الإنتاج الزراعي وتحقيق الاستدامة البيئية تماشياً مع مستهدفات الرؤية الخضراء |
| تحفيز السياحة الريفية والأثرية | تطوير مسارات سياحية تربط المزارع الكبرى بالمواقع التاريخية وتفعيل النزل الريفية                  | تنويع مصادر الدخل وتقليل الضعف الاقتصادي الناتج عن حصر الدخل في القطاع الزراعي فقط     |
| انشاء منصة لوجستية للتصدير     | الاستفادة من موقع الجوف الاستراتيجي كوابه شمالية لإنشاء مراكز فحص وتعبئة وتصدير دولية            | تسهيل وصول المنتجات السعودية للأسواق المجاورة وزيادة الصادرات غير النفطية              |
| التحول الرقمي الزراعي          | تشجيع الشركات على استخدام الذكاء الصناعي في ادارته المحاصيل                                      | رفع كفاءة استخدام الموارد وتقليل المخاطر المرتبطة بالتقلبات المناخية                   |

يتبين من خلال جدول السياسات المقترحة أعلاه أن التنمية الاقتصادية في منطقة الجوف لا تتطلب بالضرورة الخروج من القطاع الزراعي، بل تقتضي به التحول من النمط التقليدي إلى النمط الاستراتيجي المتكامل. إن هذه السياسات صُممت لتعظيم الميزة النسبية التي تمتلكها الجوف في الموارد الطبيعية والإنتاج الوفير، وتحويلها عبر التصنيع الزراعي والطاقة المتجددة والربط اللوجستي إلى ميزة تنافسية مستدامة قادرة على الصمود أمام التقلبات الاقتصادية. وبذلك يتحول القطاع الزراعي من مصدر وحيد للدخل إلى محرك أساسي للتنويع الاقتصادي تماشياً مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 بما يضمن خفض معدلات البطالة وتحويل الإقليم إلى قطب تنموي جاذب للاستثمارات النوعية.

### الخاتمة

في ختام هذا التقرير التحليلي التطبيقي، يتضح جلياً أن منطقة الجوف تمثل قطباً تنموياً واعداً يحمل مقومات استراتيجية فريدة تساهم في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030. وقد كشف التحليل الاقتصادي العميق للإقليم عن وجود ميزة نسبية هائلة في قطاع الاستثمار الزراعي، إلا أن تشخيص المشكلة الهيكلية القائمة أظهر تحدياً يتمثل في التركيز الاقتصادي المفرط في الأنشطة الزراعية التقليدية، وما يترتب عليه من تسرب في الدخل، وهشاشة أمام الصدمات الخارجية، وضغوطات على الموارد المائية الجوفية، إلى جانب تحدي الهجرة الداخلية لبعض الكفاءات الشابة نحو الأقاليم القائدة.

وبناءً على الطروحات والنظريات الاقتصادية الإقليمية؛ فإن الانتقال بالمنطقة من نمط النمو غير المتوازن إلى مرحلة الاستدامة الشاملة يتطلب تبني سياسات تنموية قائمة على تحويل الأقاليم الرئيسة (كسكاكا ودومة الجندل) إلى أقطاب تصنيع زراعي متكاملة، ترفع من القيمة المضافة لمنتجات الإقليم وتدعم "قاعدة الصادرات"، مع دمج هذه الجهود بمشاريع الطاقة المتجددة (الشمسية وطاقة الرياح) لتعزيز الكفاءة الإنتاجية وخفض التكاليف.

إن هذا التوجه المقترح يتكامل بشكل مباشر وعميق مع البرامج التنفيذية لرؤية السعودية 2030؛ وفي مقدمتها "برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية (ندلب NIDLP)" في شقه المتعلق بدعم التصنيع الغذائي وتوطين قطاع الطاقة البديلة، بالإضافة إلى "برنامج التحول الوطني" الذي يسعى لضمان استدامة الموارد البيئية والمائية. وأخيراً، فإن استغلال الميزات النسبية لمنطقة الجوف وتحويلها إلى ميزات تنافسية ديناميكية، من خلال تطوير البنية التحتية اللوجستية وتوسيع مشاركة القطاع الخاص، لن يسهم فقط في تنويع القاعدة الاقتصادية المحلية للإقليم وتوليد فرص عمل مستدامة تحد من الهجرة الطاردة، بل سيشكل ركيزة أساسية لدعم الأمن الغذائي والنمو الاقتصادي المستدام للمملكة ككل.

### المراجع

- رؤية المملكة 2030. (2016). وثيقة رؤية المملكة العربية السعودية 2030. الرياض: الحكومة السعودية.
- صندوق التنمية الزراعي. (2024). تقرير تمويل التقنيات الزراعية الحديثة ودعم الاستقرار الاستثماري. المملكة العربية السعودية.
- صندوق التنمية الزراعية. (2024). برامج دعم وتمويل الاستثمار الزراعي.
- مركز المعلومات والأسناد الأكاديمي. (2025). نماذج التنبؤ الاقتصادي وقياس القيمة المضافة في الأقاليم النامية.
- وزارة الاقتصاد والتخطيط. (2024). تقرير الاستدامة الاقتصادية وتنمية الأقاليم في المملكة. الرياض.
- وزارة الاقتصاد والتخطيط. (2024). تقارير التنمية الاقتصادية الإقليمية.
- وزارة الاقتصاد والتخطيط. (2025). بيانات السعودية – منطقة الجوف. الرياض.
- وزارة البلديات والإسكان. (2025). الحقل يتفقد المشاريع السكنية والبلدية بالجوف. المملكة العربية السعودية.
- وزارة البلديات والإسكان. (2025). المشاريع التنموية في المملكة العربية السعودية.
- وزارة البيئة والمياه والزراعة. (2023). تقرير القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية. الرياض.
- وزارة البيئة والمياه والزراعة. (2024). استراتيجية التصنيع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي. المملكة العربية السعودية.

- وزارة التجارة. (2024). تقرير نمو السجلات التجارية والأنشطة الاقتصادية في منطقة الجوف.
- وزارة الداخلية. (2023). إمارة منطقة الجوف. المملكة العربية السعودية.
- وزارة السياحة السعودية. (2023). التنمية السياحية في مناطق المملكة. الرياض.
- وزارة الطاقة السعودية. (2023). مشاريع الطاقة المتجددة في المملكة. الرياض.
- الهيئة العامة للإحصاء. (2022). تعداد السعودية 2022. المملكة العربية السعودية.
- الهيئة العامة للإحصاء. (2024). التقارير الاقتصادية والاجتماعية.
- الهيئة العامة للإحصاء. (2024). إحصاءات سوق العمل في المملكة العربية السعودية.
- الهيئة العامة للإحصاء. (2025). الحسابات القومية والنتائج المحلي الإجمالي.
- وزارة الاقتصاد والتخطيط. (2024). تقارير التنمية الاقتصادية الإقليمية.
- وزارة البيئة والمياه والزراعة. (2024). قطاع الزيتون والزراعة في منطقة الجوف.
- صندوق التنمية الزراعية. (2024). برامج دعم وتمويل الاستثمار الزراعي.
- CEIC Data. (2023). Population Census: al-Joun, Saudi Arabia